

الطفل وعملية البناء التربوي والتعليمي: بين الإدراك البيئي والمحددات الاجتماعية والثقافية

الأستاذ الدكتور: سنوسي خنيش

إن ازدهار البناء المعرفي والتربوي عبر مختلف الأطوار التعليمية وحتى الجامعية يتوقف على امتلاكنا لهوية واضحة جلية لا نقبل التفاوض بشأنها، وليس في وسع أي دولة مهما كان غناها فاحشا أن تمارس الإصلاح والبناء والعمران، وأن تحقق التنمية الشاملة بغير ذلك... وبالتالي فنحن بحاجة إلى الوعي بهذه الهوية والثقة بها. ولنا التجربة والعبرة في اليابان وماليزيا وكوريا الجنوبية وغيرها من الدول...

فالطاقات الإنسانية الجزائرية يجب أن تكون محور التنمية الشاملة والمستدامة، ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا بامتلاك البلاد لطاقات إنسانية ونوعية ونشطة. وحتى وإن كنا نتطلع إلى تنمية في الاقتصاد والسياسة فإن أساسها يكمن في التنمية العلمية والثقافية، وكلما تزايد عدد العلماء والباحثين الأصليين والمتفتحين في المجالات الاقتصادية والصناعية، فلا شك أننا سنحقق تنمية أفضل على كل المستويات.

وكلما ارتفع المستوى التعليمي القاعدي وما يرتبط بذلك من ارتفاع بحجم وعي الأفراد، سيزيد وعي هؤلاء بحقوقهم كما ستتضاعف جرأتهم على استيفاءها. فالإصلاح التربوي يعني - في نظري المتواضع - ضرورة الاعتراف بأن الإنسان (المعلم أو الأستاذ والتلميذ، على حد سواء) هو ذو حقوق ولا بد له من استيفاءها. ومما لاشك فيه أن ذلك يتحقق بنحو أفضل لدى العلماء والنخبة و حملة الشهادات الذين بوسعهم أن يستوفوها بالشكل الأكمل. فمن غير المعقول - على سبيل المثال - أن يتم الحديث عن جيلين من الإصلاحات التربوية كأفق تشاوري، بينما نفاجأ بالإعلان عن إنهاءهما قبل وقوع ملف الإصلاح بين أيدينا، ونفس الشيء يقال بشأن قانون التربية.

إن نجاح عملية البناء التربوي والتعليمي للطفل التلميذ تبدأ من الحفاظ على كرامته وضمان حقوقه المعنوية والمادية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. خصوصا وأن أغلب الدول بما فيها الجزائر التزمت بكل ذلك وفقا لميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والاتفاقيتين الدوليتين لعام 1966، المتعلقتين بالحقوق المدنية والسياسية من جهة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من جهة ثانية، وإعلان جنيف لحقوق الطفل لعام 1924 وإعلان حقوق الطفل لعام 1959 وإعلان حماية النساء والأطفال في حالات الطوارئ والنزاعات المسلحة لعام 1974. ناهيك عما ورد في الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل المصوت عليها في إطار الجمعية العامة بتاريخ 20 نوفمبر 1989، لاسيما الجزء الأول منها.

وعلى الرغم مما سبق، وعلى الرغم من إيماننا العميق واليقيني بضرورة أن يكون القائم على عملية التربية سباقا إلى إبداء مقترحاته وآراءه بكل شجاعة وصدق، فإن ذلك لا يمكن أن يتم إلا بالتوافق مع الظروف البيئية المحيطة به، سواء تعلق ذلك بالمجال المحلي أو الإقليمي أو الدولي، أو حتى

مع الدول التي نتلاقى معها في وجهات النظر العقائدية والفكرية، والحضارية، أو سواء تعلق الأمر بالأبعاد التاريخية والإنسانية والحضارية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية.

وبالتالي، فإننا ندعو إلى أن تقوم المدرسة الجزائرية وكل المجالس الاستشارية، أن يقوموا بدورهم في تطوير التعليم والتكوين والتدريب، بما يتلاءم والسمات الأساسية التي تتميز بها البيئة الجزائرية بكل أبعادها من جهة، وتنشئة الإطارات الجزائرية تنشئة وطنية وعلمية، يكون منتهاها الرجوع إلى الذات الحضارية الجزائرية، بدلا من لومها أو نقدها فحسب من جهة ثانية. ولا يمكن أن يحدث ذلك إلا من خلال نقد بناء لكل العوامل الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، التي تفضي إلى فساد البيئة واستنزاف الموارد الطبيعية. إنما الأمر بكليته يتطلب انتقالا تدريجيا لفهم أوسع للموضوع، يغطي البيئة الاجتماعية والاقتصادية والتقنية التي صنعها الإنسان للوصول إلى رأي شامل للعلاقات الكثيرة والمعقدة المتبادلة فيما بينها.

وعموما فإن موضوع المناقشة لا ينصب على نظم التعليم المدرسية التقليدية، ذات الطبيعة الإخبارية المحضة، وإنما يستلزم الأمر رسم إستراتيجية واضحة لخلق الوعي البيئي الحق، من خلال دراسة متأنية للقيم الأخلاقية الجديدة. حيث يمكن التفكير في الأخلاق باعتبارها المثل الأعلى في السلوك الإنساني، وفي الأخلاق البيئية على أنها المسلك البشري الأمثل حيال البيئة الاجتماعية والثقافية، الطبيعي منها والمنشأ إنشاء.

ومع ذلك فنحن نعلم أنه كما هو الحال في المعنى الأكثر مألوفية للتفاعل القائم بين النظم الاجتماعية، لا بد للامثال الصارم لحرفية القانون أن يستكمل ويدعم إحساس الفرد الخلقي، ونبض ضميره وبالسلوك الإنساني المثالي نحو البيئة الاجتماعية، وهو الهدف النهائي للتربية والتعليم. والتي تتجلى أبرز سماتها في تكوين المهارات والاتجاهات، بناء على نوعية المفاهيم التي يتعرض لها المنهج التعليمي، كما يساهم تدريسها في تطوير القدرات على التفكير، واستقراء الواقع، وإيجاد الحلول المستقبلية المعقدة للبيئة التربوية والتعليمية. ليس فقط في مجال توثيق العلاقة بين الإنسان ومحيطه الحيوي، وإنما أيضا المشاركة الفاعلة في التنمية الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والسياسية. ومن ثمة نصل إلى تكوين الإنسان الكامل والفعال من جهة، واستثمار وقياس الرأسمال المعرفي من جهة ثانية.

لقد أصبح شعار "فكر عالميا وأعمل محليا" الشعار العالمي للمهتمين بقضايا التربية والتعليم، وهو ينطوي على أخلاقيات عالمية يشعر المرء أننا متجهون ناحيتها بكثافة ضخمة. وبهذا نجد بأن عملية التربية والتعليم ومكوناتها الأخلاقية لا تمتد جذورها إلى أعماق الثقافات والأديان فحسب، ولكن تطورها بشكل سليم يتطلب أن تركز إلى تلك الثقافات وترتبط بها بقوة، مع الاهتمام الكافي بمتطلبات التغيير، والتطوير ومقتضيات الحضارة المختلفة.

وليست عملية التربية والمناهج التعليمية المرتبطة بها نتيجة اهتمام عابر، وإنما هي إحدى المكونات الأساسية للجهود المبذولة في شتى البلاد لإضفاء المزيد من الفعالية الاجتماعية على المنظومة

التربوية وجعلها أحد عوامل التنمية الوطنية. ولن يتحقق ذلك على الوجه الأكمل إلا بقدر ما تدرج الوسائل اللازمة لتنمية التربية والتعليم بشكل صريح في سياسات التربية وتخطيطها العام، وبذلك لا تكون العملية التربوية مقصورة على بعض المجموعات أو المؤسسات أو البرامج، بل تصبح عنصرا أساسيا ودائما من عناصر العملية التعليمية. بيد أنه لا يوجد نموذج عالمي منمط وجاهز لدمج العملية التربوية في العملية التعليمية، وينبغي تحديد أساليب هذا الدمج ووسائله وتطوراتها تبعا للظروف والغايات والبنى التربوية والاجتماعية والاقتصادية الخاصة بكل بلد.

فينبغي للخطط الارتيازية التربوية من الآن فصاعدا أن تضم في إطار كلي شامل مختلف الجوانب التبيئية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية. أي أنها يجب أن تكون ذات طابع جامع لفروع العلم. ولتحقيق ذلك يمكن التفكير في حلول متعددة لا تستوجب تغييرا كاملا للمنظومة التعليمية. حيث بالإمكان أن يتم الاعتماد على الجمع بين فروع العلم بطريقة التوجيه المشترك، وهي تسمح مثلا بأن يعلم معلمان صفا واحدا.

كما يمكن الاستعانة بعناصر خارجية من المختصين بمشكلات البيئة الاجتماعية. ولا شك أن تواجد شخصين راشدين على الأقل (يكونان ذوي اختصاصين مختلفين ومتكاملين) في الصف يؤدي إلى إبطال تدفق المعلومات الوحيد الاتجاه بين المعلم والتلميذ، كما يشجع تبادل وجهات النظر، بما في ذلك بين التلاميذ أنفسهم، مع تنوع زوايا النظر إلى المشكلة. دون تجاهل دور التعليم غير النظامي في النهوض بدور أساسي في صون شخصية التلميذ وتحسينها. إذ ينبغي للتربية خارج المدرسة أن تغرس في نفوس الأفراد من جميع فئات سكان المجتمع مواقف جديدة ملائمة للمشاركة والتعاون الجماعيين، وأن تولد إحساسا بالمسؤولية تجاه قضايا المجتمع وحمايتها وتدير شؤونها. أي أن الأمر يتمثل باختصار في إعداد مواطنين ذوي تفكير نقدي ولديهم في الوقت نفسه استعدادا لمساندة كل التدابير التي تلبى حقا حاجاتهم وتستجيب لحرصهم على تحسين مستويات معيشتهم ونوعية حياتهم.

وينبغي أن أشير هنا، إلى أن الإدراك البيئي عند الطفل مرتبط بحقيقتين جديرتين بالاهتمام. الأولى: أن المعرفة البيئية تتحدد جزئيا من خلال الاختلافات في خلفية الأفراد وطرائق تنشئتهم، أما الثانية فمفادها: أنه حتى الصور الناقصة (غير التامة) يمكن أن تكون مفيدة للمعرفة، حيث تساعد على حل المشكلات المكانية، مثل سلوك الطريق من مكان إلى مكان آخر، واختيار هذا الطريق دون سواه، كذلك أماكن توفر الموارد والخدمات المختلفة. وعموما فإن هذه الصور أو التخيلات الناقصة تسهل عملية الاتصال والتفعيل.

ومن خلال هذه الصور يمكن استيعاب المعالم البيئية المختلفة، والرموز، وترتيب الشوارع، ثم تجميعها فيما بعد حيث يتكون تصور مقبول للاماكن التي نعرفها، مما يسهل عملية التعامل معها والاستمتاع بها. وعموما فإن هناك خمسة عناصر أساسية لصور المدينة، تسهم بقوة في وضوحها لدى الطفل مثل: الممرات وأطراف المدينة (الحواف والمحيطات) والمناطق أو المقاطعات ونقاط التقاطع والمعالن (أو ما يعرف بعلاقات الحدود): وهي عناصر يمكن رؤيتها بسهولة، سواء من أعلى المباني في

المدينة أو من جهات المتاجر الكبيرة، أو بمعنى آخر هي أماكن ذات خصائص معمارية مميزة، ويمكن استخدامها كمرجعيات، (ومثال ذلك المساجد عندنا، والكنائس والمعابد عند الغير).

ويمكن أن تمتد التربية البيئية إلى المستوى الجامعي، حيث يكون المطلوب حينئذ هو تلقين معرفة متعمقة بسير النظم البيئية والعوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تتحكم في العلاقات بين الإنسان والبيئة في سياق التنمية. كما ينبغي بصفة خاصة الاستعانة بدراسات حالات وتنمية التدريب على تقنيات تحليل النظم وتحليل التكاليف والعوائد الاقتصادية والاجتماعية.

كما أنه لا يمكن إحداث تحول عميق في المواقف تجاه البيئة إلا عن طريق تعليم جميع المواطنين تعليماً عاماً وإعلامهم. ولكن من الضروري، قبل بلوغ هذا الهدف البعيد بالضرورة، توعية جميع المشاركين في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية الذين يمكنهم - نتيجة لأنشطتهم المهنية - أن يؤثرُوا على بعض قطاعات البيئة، وتزويدهم بمعارف يستخدمونها في عملهم. إذ يوجد حالياً عدد من الفئات المهنية والاجتماعية التي يمكنها أن تلعب دوراً هاماً في صيانة وتحسين نوعية الماء والهواء والتربة، وفي التغذية واستخدام الطاقة والوقاية من الأمراض، والأمن والصحة في المصانع، وفي المساكن، أو تدير شؤون المساحات الحضرية... إلخ. فمن الضروري أن يشتمل التعليم المقدم لهذه الفئات، إلى جانب التدريب المخصص المطلوب، على العناصر اللازمة للتفهم الجيد للمشكلات البيئية. ولهذا فمن الواجب أن تكون التربية البيئية مرتبطة بأهداف واضحة، ينبغي تحديدها من الآن والعمل بها. ومن هذه الأهداف نذكر: الوعي لأجل تصدي الأفراد لكل ما يحدث بالبيئة من أخطار والمعرفة بهدف تنمية الإحساس بالمسؤولية الوطنية لحماية البيئة، والاتجاه بهدف تعزيز الدافعية للمشاركة الفاعلة في النشاطات البيئية الهادفة والمهارات التي تعين الأفراد على معالجة المشاكل البيئية والقدرة على تلبية احتياجات البيئة لتظل مستديمة ومتزنة، والقدرة التقييمية بمساعدة الأفراد والفئات الاجتماعية على تقويم البرامج البيئية، وتحديد مشكلاتها وتشخيص العلل في الأنظمة البيئية، والعوامل المؤدية لهذه المشكلات وصولاً إلى معالجات ناجحة لها، والمشاركة الإيجابية في حل المشكلات البيئية، والمساهمة في حماية البيئة باستخدام كل السبل المتاحة، وأخيراً توحيد السلوك الإنساني نحو عمارة الأرض وغرس قيم المحبة والعدل والجمال الروحي والمادي.

وجدير بالذكر هنا، أن العملية التعليمية وفقاً للمنهج البيئي المقارن والمنهج العبر حضاري تنبني على أقسام ثلاثة رئيسية: في القسم الأول نجد المعلومات الدراسية المستوحاة من البيئة، وأما في القسم الثاني نجد المعلومات الدراسية المستوحاة عن البيئة، في حين نجد في القسم الثالث، المعلومات الدراسية المستوحاة من أجل البيئة. فإذا كان الإنسان مدركاً للأسباب الكامنة وراء المشكلات البيئية التي نعيشها اليوم، فحري بنا أن نجنب أنفسنا الوقوع في سلوكات من شأنها أن تؤثر سلباً على البيئة، ولا يمكن أن يتأتى ذلك إلا بالتربية البيئية الصحيحة.

ولوسائل الإعلام الجماهيرية والصحافة دور أساسي في التربية البيئية ينبغي أن تنهض به تجاه الجمهور عامة، وتجاه بعض الفئات الاجتماعية خاصة. وقد شرع عدد كبير من البلدان منذ عدة سنوات في استخدام وسائل إعلام الجماهير بهدف نشر معارف علمية عن البيئة من جهة، ولتوعية الجمهور بالمشكلات البيئية مثل التلوث وتدهور التربة والموارد الحراجية وبعض أنواع الكائنات البيولوجية من جهة ثانية. وكذلك من أجل إعلامه بكيفية تطبيق القواعد الصحية والغذائية، أو حث المستهلكين على إنتاج أنواع من السلوك أكثر رشادا من جهة ثالثة. أن توعية المواطنين والقادة بخطورة بعض المشكلات ونشوء تيارات هامة من الرأي العام تجاهها، إنما جاء بدرجة كبيرة نتيجة لعمل وسائل الإعلام الجماهيرية. وهذا ما يتطلب بأن تستعمل هذه الوسائل على نحو أكثر تركيزا وانتظاما وتنوعا.

فالتربية البيئية الحسنة، لا بد وأن ترسخ من خلال آلية التنمية التي محورها الإنسان والطبيعة معا. وبناء على ذلك يكون عمل التنمية مبنيا على المجهود الهادف إلى استغلال وتثمين الإمكانيات الفعلية والكامنة لكل بلد، فهي لم تعد تعني مجرد عملية نقل للموارد من بلد لآخر، بل أضحت عبارة عن تعبئة الموارد الوطنية من: موارد بشرية لا بد من تثميرها عن طريق التربية البيئية، وموارد مادية بشكل مواد أولية (تستغل جزئيا أو تستغل بإجحاف)، وموارد تقنية بشكل مهارات ومعارف محلية. فمن المنطقي أن تتبنى الجزائر خطة ارتيادية جديدة للتنمية أكثر شمولاً وعمقا ومواجهة للفقر والتخلف والامية والإفلاس، مما درجت عليه من قبل. هذا فضلا عن مشاركتها في العودة إلى نظام اقتصادي واجتماعي دولي جديد، بهدف مضاعفة التكامل القائم بين البيئة والتنمية في إطار متوازن يضمن الثروات الطبيعية للأجيال المقبلة، والتي هي في متناول أيدينا اليوم.

والى هنا أصل إلى القول، بأن المفاهيم والخطط الارتيادية التي لا بد من ظهورها على الساحة الوطنية، في إطار التنمية المستدامة، إنما تعني مفهوم التنمية الموحدة، والشاملة، والمتوازنة، والمتكاملة مع البيئة. كما يجب أن تكون هذه الارتياديات مبنية على الاستقلال الذاتي والاعتماد على النفس، وأن تكون نابعة من القاعدة الشعبية لأجل خدمة الذات، بمعنى أن تكون التنمية ذاتية المنشأ، إنسانية الهدف من جهة، وأن تأخذ في اعتبارها البيئة في أصولها الحقيقية، وفق مفهوم التنمية البيئية من جهة ثانية. حتى نستطيع أن نصل إلى ترقية الإنسان بالإنسان ولأجل الإنسان خليفة الله في الأرض. وهذا ما يتطلب ضرورة الربط بين التنمية المحلية وبين قيمتها وثقافتها الخاصة من جهة، وتطوير المعارف والعمليات لظروف التنمية الخاصة بكل جهة، وتفعيل السمات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المميزة لها من جهة ثانية. إن ارتيادية التكامل بين البيئة والتنمية، هي تلك الخطة الارتيادية التي تحقق أهداف أجيال الغد، التي تتوقع منا أن نمدها بمستقبل أكثر رخاء وازدهارا وتطورا.

وهكذا، يمكن الوصول إلى تحقيق الربط بين الأجيال لتحقيق الازدهار والرفق، بدلا من الصراع بين الأجيال الذي أثبت تاريخه فشله وتيه وزيفه.